

Distr.: General
4 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ الإجراء اللازم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام ٢٠١٢

٥-٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١١ المقدم إلى المجلس التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. كما يقدم نظرة عامة عن المكتب، ويصف المسائل الرئيسية التي أبرزتها المراجعة الداخلية للمكتب وأعمال التحقيق، ويقدم معلومات عن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات خلال عام ٢٠١١. ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بصورة منفصلة كما هو مطلوب في المقرر ١٨/٢٠٠٦. كما يرد مشروع مقرر في الفرع السابع.

* E/ICEF/2012/9



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - نظرة عامة عن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
٣	ألف - الولاية
٥	باء - تخطيط المراجعة على أساس المخاطر
٥	جيم - التحسينات المدخلة على ممارسات الإبلاغ المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات
٦	دال - ملاك الموظفين
٧	ثالثا - أعمال المراجعة الداخلية للحسابات
٧	هاء - عمليات المراجعة المنجزة وما يتصل بها من توصيات
٧	واو - النتائج التي أسفرت عنها عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية
	زاي - النتائج التي أسفرت عنها عمليات مراجعة حسابات المقر والمكاتب الإقليمية والمجالات المواضيعية
١٣	حاء - رصد تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات
١٦	رابعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
١٧	خامسا - التحقيقات
١٨	سادسا - مشروع مقرر
٢٢	المرفقات
٢٣	١ - عمليات مراجعة الحسابات المنجزة في عام ٢٠١١
٢٥	٢ - التوصيات التي لم يبت فيها لأكثر من ١٨ شهرا
٢٩	٣ - ميثاق مكتب اليونيسيف للمراجعة الداخلية للحسابات

تذييل

التقرير السنوي للجنة اليونيسيف الاستشارية لمراجعة الحسابات عن عام ٢٠١١ (المتاح في موقع
المجلس التنفيذي على الشبكة)

أولا - مقدمة

١ - أعد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات هذا التقرير السنوي الذي يتناول بالوصف أنشطة اليونيسيف الرئيسية في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي جرت خلال عام ٢٠١١. ويقدم نظرة عامة عن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، كما يقدم وصفا للمسائل الرئيسية التي أبرزتها المراجعة الداخلية للمكتب وأعمال التحقيق والأعمال الاستشارية، ويقدم معلومات عن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات خلال عام ٢٠١١.

٢ - وقامت لجنة اليونيسيف الاستشارية لمراجعة الحسابات، التي تضم خمسة خبراء خارجيين مستقلين، باستعراض خطة العمل السنوية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وتقارير الأنشطة الربع سنوية، والموارد، ومراجعة حسابات منتقاة، وكذلك التقارير المتعلقة بالتحقيقات. وقد أسدت اللجنة المشورة بشأن تحسين فعالية المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيق في اليونيسيف. وقد ذُيِّل هذا التقرير بتقريرها السنوي تمثيلا مع نظام المساءلة ليونيسيف، الذي أقره المجلس التنفيذي بمقره ٨/٢٠٠٩.

ثانيا - نظرة عامة عن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - الولاية

٣ - يقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ضمانا مستقلا وموضوعيا وخدمات استشارية ترمي إلى إضافة قيمة لعمليات اليونيسيف وتحسينها. وهو يساعد اليونيسيف على تحقيق أهدافها باتباع نهج منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة. ويقيم المكتب ما إذا كانت هذه العمليات تقدم ضمانا معقولا من أجل ما يلي:

(أ) الموارد تُكتسب على نحو اقتصادي وتستخدم بفعالية؛

(ب) الأصول مصانة؛

(ج) الأنشطة تلتزم بالأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات والتعليمات الإدارية والعقود؛

(د) المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية صحيحة وموثوقة ومقدمة في الوقت المحدد؛

(هـ) البرامج والخطط وأهداف العمل قد تحققت.

- ٤ - وتحظى طبيعة ونطاق الخدمات الاستشارية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات بموافقة إدارة اليونيسيف. وقد تشتمل هذه الخدمات على مشورة وتحليلات للدعوة إلى إدخال تحسينات على الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة. ويحرص المكتب على كفالة عدم المساس باستقلاله وموضوعيته من خلال تقديم الخدمات الاستشارية.
- ٥ - ويجري المكتب أيضا تحقيقات لفحص وتحديد مدى صحة الادعاءات بوقوع ممارسات غش أو فساد والمزاعم المتعلقة بسوء السلوك لموظفي ومستشاري اليونيسيف والأفراد من غير الموظفين والمؤسسات المتعاقدة. وتغطي تحقيقات المكتب مختلف أشكال سوء السلوك، بما في ذلك الغش، والفساد، والمضايقة في أماكن العمل، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، وعدم اتباع اللوائح التنظيمية، والقواعد، والتعميمات الإدارية، وقواعد السلوك، المقررة.
- ٦ - وتستند سلطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات واستقلاله في العمل إلى النظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف. وقد تم تحديد هدف المكتب وسلطته ومسؤولياته في ميثاق أقره مؤخرا المدير التنفيذي، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وذلك في نيسان/أبريل ٢٠١١ (المرفق ٣)
- ٧ - ولدى المكتب برنامج لضمان الجودة وإدخال التحسينات يشمل جميع جوانب أنشطته. ويشمل هذا البرنامج عمليات تقييم داخلية للجودة تتضمن الرصد المستمر للأداء وعمليات الاستعراض الدورية، وعمليات تقييم خارجية للجودة يقوم بها مرة كل خمس سنوات على الأقل مستعرض أو فريق استعراض مستقل خارجي مؤهل.
- ٨ - وقد تمت آخر عملية تقييم خارجية للجودة بالنسبة لأنشطة المكتب المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٨، وأكدت أن الوحدة تنسجم بوجه عام مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات التي تتبعها. ومن المقرر القيام بالتقييم التالي من هذا النوع، الذي سيشمل المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيق، في عام ٢٠١٣.
- ٩ - ويتبع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات الداخليين كما يتبع معايير الإبلاغ المعتمدة لدى المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)^(١) والتعاليم والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات، التي يقرها بصفة دورية مؤتمر المحققين الدوليين.

(١) المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، أو INTOSAI، هي منظمة دولية جامعة تضم أطراف المراجعة الحكومية. وقد تأسست في عام ١٩٥٣ وتضم حاليا ١٨٩ عضوا بدوام كامل، يضمون المؤسسات الوطنية لمراجعة الحسابات وديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي.

١٠ - وحسبما تتطلب معايير المعهد، يؤكد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات للمجلس بهذا أنه تمتع باستقلال تنظيمي خلال عام ٢٠١١. وأنه خلا من أي تدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات، وأداء عمله، والإبلاغ عن نتائجه.

باء - تخطيط المراجعة على أساس المخاطر

١١ - يضع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خطط عمله استناداً إلى عمليات تقييم المخاطر. وقد استخدمت عملية إعداد خطة عمله لعام ٢٠١١ لتقييم المخاطر مدخلات تم الحصول عليها من مختلف مصادر المعلومات ومستويات الإدارة، وموظفي مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، والمحاورات مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات واستعراض حالة عمليات مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٠. واشتملت العملية أيضاً على تقييم مدى اتساق العمليات المحتملة مع المبادئ التوجيهية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف. كما اشتملت خطة عمل المكتب لعام ٢٠١١ على عمليات مراجعة الحسابات تتعلق بالمكاتب القطرية وكذلك بالمقر، والمكاتب الإقليمية والمجالات المواضيعية.

١٢ - ويقوم اختيار عمليات مراجعة الحسابات للمكاتب القطرية على أساس وصف للمخاطر التي يواجهها كل مكتب والشرط المنصوص عليه في ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات الذي يقضي بأن تجري مراجعة الحسابات لأكثر عشرة مكاتب قطرية (يجري قياس جميع المكاتب وفقاً لإجمالي الميزانية) مرة كل سنتين، وجميع المكاتب القطرية الأخرى مرة كل خمس سنوات. ويتم اختيار مراجعة حسابات المقر والمكاتب الإقليمية ومراجعة الحسابات المواضيعية من خلال عملية لتقييم المخاطر تشمل مدخلات يتم الحصول عليها من: مختلف مستويات الإدارة؛ وموظفي المكتب؛ وعدد من الاتصالات باللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات؛ واستعراض لحالة عمليات المراجعة في عام ٢٠١٠؛ وتقييم لصلة العمليات المحتملة بالمبادئ التوجيهية الواردة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

١٣ - كما أحاط المكتب علماً بعمليات مراجعة الحسابات التي يزمع مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة الاضطلاع بها في عام ٢٠١١ كوسيلة لتقليل حجم الازدواجية في العمل ورفع نسبة تغطية مراجعة حسابات اليونيسيف إلى الحد الأمثل. وجرى استعراض خطة العمل النهائية لعام ٢٠١١ وإقرارها من قبل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

جيم - التحسينات المدخلة على ممارسات الإبلاغ المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات

١٤ - تأهباً للكشف العام النهائي المحتمل عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، اعتمد المكتب (اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١) معايير إبلاغ إضافية معتمدة دولياً تمثل إرشاداً

لأفضل الممارسات المتعلقة بشكل ومضمون تقارير المراجعة المعلن عنها للعموم. وقد فعل المكتب هذا بسبب أن المعايير الأخرى التي كان يتبعها (المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات المعتمدة لدى معهد مراجعي الحسابات الداخليين) لا تتضمن إرشادا كافياً للإبلاغ بالنسبة لأعمال المراجعة التي تكشف عن تقاريرها للعموم. وقد اختار المكتب أن يعتمد معايير الإبلاغ في مراجعة الحسابات الحكومية المعتمدة لدى المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI).

١٥ - وأحد التغييرات المتصلة باعتماد المكتب لهذه المعايير كان تنفيذ أحد الشروط الذي يتعلق باستخدام نتائج عمليات مراجعة محددة (بدلاً من آراء شاملة موحدة) في تقارير مراجعة البيانات غير المالية. ويشار إلى عمليات المراجعة هذه على أنها "مراجعة الأداء" في معايير الإبلاغ التابعة للمنظمة الدولية INTOSAI وتركز على مسائل (تتعلق بالاقتصاد، والكفاءة، والفعالية) تشبه المسائل المشمولة بعمليات المراجعة التي يقوم بها المكتب. وكتيجة لهذا التغيير، فقد أوقف المكتب استخدامه الآراء الشاملة الموحدة السابقة وشرع في التعبير عن نتائج شاملة محددة في كل تقرير من تقارير مراجعة الحسابات. كما شرع المكتب في تقديم معلومات إضافية في تقاريره السنوية والربع سنوية بشأن الأولويات الواردة في توصيات المراجعة في تقارير مراجعة محددة لتسهيل إجراء المقارنة بين المسائل من حيث الخطورة وذلك على نطاق الوحدات الخاضعة للمراجعة.

دال - ملاك الموظفين

١٦ - كان لدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١١ ثمان وعشرون وظيفة: مدير، ونائب مدير، و ١٩ مراجعاً للحسابات، و ٣ محققين، ومحرر واحد، و ٣ مساعدين إداريين. وعلى الرغم من بذل أفضل الجهود لشغل جميع الشواغر خلال عام ٢٠١١، بقيت وظيفتان (بالرتبة ف-٣ وف-٥) لمراجعي الحسابات شاغرتين حتى نهاية العام. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ اتخذ المكتب قرارات الاختيار بشأن الوظيفتين كما اتخذ الترتيبات لتقديم العروض للمرشحين المعينين.

١٧ - وقد أنشأ المكتب في عام ٢٠١١ مجموعة من أصحاب المواهب من أجل وظيفة مراجع للحسابات برتبة ف-٤، وهو الآن بصدد إنشاء مجموعات إضافية من أصحاب المواهب من أجل وظائف مراجعي حسابات برتبة ف-٢ وف-٣ وف-٥. وسيتمكن المكتب باستخدام هذه المجموعات، وهي قوائم بأسماء المرشحين الدوليين من الفئة الفنية المؤهلين الذين سبق تقييمهم، من شغل الشواغر في المستقبل في المواعيد المحددة.

ثالثاً - أعمال المراجعة الداخلية للحسابات

هاء - عمليات المراجعة المنجزة وما يتصل بها من توصيات

١٨ - أنجز المكتب ٣٠ عملية مراجعة (انظر القائمة الكاملة في المرفق ١) خلال عام ٢٠١١ كما قدم ٣٣٠ توصية، صنفت ١٠٨ توصيات منها كأولوية عليا و ٢٢٢ كأولوية متوسطة (الجدول ١). أما التوصيات ذات الأولوية الدنيا فقد تمت معالجتها مباشرة مع المدراء المعنيين من قِبَل أفرقة مراجعة ولم تُدرج في تقارير المراجعة. ومن التوصيات التي صنفت كأولوية عليا وأولوية متوسطة، ٢٣٢ توصية تتصل بعمليات المراجعة للمكاتب القطرية في حين تتصل ٩٨ توصية بعمليات المراجعة في المقر والمكاتب الإقليمية والمحالات المواضيعية.

الجدول ١

عدد التوصيات في تقارير عمليات المراجعة المنجزة في عام ٢٠١١

التصنيف	تحديد التصنيف	عدد التوصيات
أولوية عليا	يعتبر الإجراء ضروريا لضمان ألا تكون الوحدة الخاضعة للمراجعة ١٠٨ مكشوفة لمخاطر عالية. والتقاعس عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يسفر عن عواقب ومسائل كبيرة.	١٠٨
أولوية متوسطة	يعتبر الإجراء ضروريا لتفادي التعرض لمخاطر كبيرة. والتقاعس عن اتخاذ ٢٢٢ أي إجراء يمكن أن يسفر عن عواقب كبيرة.	٢٢٢
المجموع		٣٣٠

واو - النتائج التي أسفرت عنها عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية

١٩ - ركزت عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التي أجريت في عام ٢٠١١ على ثلاثة مجالات وظيفية رئيسية: (أ) الحوكمة، بما في ذلك تفويض السلطة والمسؤوليات، ونظم الإدارة، والوعي الأخلاقي؛ (ب) وإدارة البرامج، مع التركيز على التخطيط، وإدارة الشراكات، ورصد النتائج والتقييم؛ (ج) وإدارة العمليات، مع التركيز على الإدارة المالية وإدارة الأصول وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٠ - وقد أنجز المكتب ١٩ عملية مراجعة لحسابات المكاتب القطرية خلال عام ٢٠١١ (انظر القائمة الكاملة في المرفق ١) كما قدم ٢٣٢ توصية، صنفت ٧٣ منها كأولوية عليا و ١٥٩ كأولوية متوسطة. وتعلقت ٤٧ بالحوكمة، و ٩٥ بإدارة البرامج، و ٩٠ بدعم العمليات.

الحوكمة

٢١ - فحصت عمليات مراجعة الحسابات التي تمت في عام ٢٠١١ مجال الحوكمة وقيمت تفويض السلطة والمسؤوليات، ونظم الإدارة، وضمان الجودة، والوعي الأخلاقي. كما قدمت عمليات مراجعة الحسابات ٤٧ توصية صنفتم ٢٠ منها كأولوية عليا و ٢٧ كأولوية متوسطة (الجدول ٢).

الجدول ٢

عدد توصيات الحوكمة في عام ٢٠١١

المجال	أولوية عليا	أولوية متوسطة	المجموع
تفويض المسؤوليات والسلطات والإبلاغ عنها	١٧	٢٠	٣٧
نظم الإدارة وضمان الجودة	٣	٧	١٠
المجموع	٢٠	٢٧	٤٧

٢٢ - تتعلق التوصيات العشرون ذات الأولوية العليا بالمسائل التالية:

(أ) **الوظائف الشاغرة** - تتعلق ثمان توصيات في ثلاثة مكاتب بارتفاع معدل الشواغر وبطء عمليات التوظيف. فقد ذكر المكتب في إحدى الحالات أنه كان من الصعب اجتذاب المرشحين بسبب صعوبة ظروف العمل. كما أن عدم توفر التمويل الكافي قد أعاق قدرة المكتب على ملء وظائفه الشاغرة بسرعة، كما أن صعوبة الحصول على التأشيرات من أجل مرشحين منتقنين قد زاد من حدة الموقف المتعلق بالشواغر. وفي حالة أخرى، لاحظ مراجعو الحسابات التباطؤ في اتخاذ القرارات بشأن الوظائف الشاغرة الموجودة، حيث بقي بعضها شاغرا لمدة تزيد عن عام. وهذا ما يدعو إلى التساؤل عما إذا كانت هذه الوظائف لا تزال ضرورية. وفي الحالة الأخيرة، وجد المكتب نفسه أمام التحدي المتمثل في اجتذاب الموظفين الوطنيين والدوليين على حد سواء وذلك بسبب الشعور بالتوتر الأمني وصعوبة ظروف المعيشة. ولاحظ مراجعو الحسابات أيضا أن الوظائف كانت شاغرة أحيانا بسبب عدم وجود التمويل؛

(ب) **مكاتب المناطق** - تتعلق ثلاث توصيات في ثلاثة مكاتب بعدم وضوح أدوار ومسؤوليات مكاتب المناطق وموظفيها، وعدم وجود أولويات وآليات لقياس الأداء؛

(ج) **تعيين السلطات المفوضة** - تتعلق توصيتان في مكنتين بالحالات التي أخفقت فيها الإدارة في الاهتمام بشكل مناسب بتعيين السلطات المفوضة والقيام بعمليات

رصد مناسبة بشأنها، مما أدى إلى الفصل غير السليم في الواجبات ووجود تناقضات بين السلطات المفوضة المعتمدة والسلطات الفعلية؛

(د) **الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا** - تتعلق إحدى التوصيات في أحد المكاتب بعدم الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. إذ لم يكن في وسع ذلك المكتب تدبير التمويل الكافي لضمان استيفاء المعايير. وقد أشار ذلك المكتب إلى أنه في حين أن تكاليف الأمن المرتفعة هي جزء لا يمكن تفاديه في تنفيذ أنشطة المشاريع في بلد معين، فإن تمويل هذه التكاليف لم يكن مغرباً بالنسبة للمانحين ونتيجة لذلك أوقعت الموارد المتاحة المكتب في ضائقة؛

(هـ) **تعاهد البرنامج مع مورد خارجي ومسؤوليات الدعم** - تتعلق توصيتان في أحد المكاتب بالاستعانة بمصادر خارجية لإدارة مكاتب المناطق على أساس عقود لم تحدد بشكل كافٍ الأهداف، والأدوار، والمسؤوليات، ومنهجيات تقييم النواتج. كما أن المسؤولية عن إدارة المستودعات بالتعاقد مع مورد خارجي في ست مناطق لم تكن محددة بشكل واضح ولم يكن أي من المستودعات مشمولاً بالتأمين؛

(و) **إجراءات العمل في حالات الطوارئ** - تعلقت إحدى التوصيات بالإرشاد غير الكافي بشأن إجراءات العمل بالنسبة لحالات الطوارئ ٢ و ٣. وقد أشار المكتب المشمول بالمراجعة إلى عدم وجود إجراءات عمل تنظيمية مبسطة ومنسقة من أجل الطوارئ وإلى عدم الوضوح بشأن الفترة التي يتعين فيها تطبيق طريقة عمل معينة في حالات الطوارئ؛

(ز) **الاستراتيجية البرنامجية الطويلة الأجل** - تتعلق إحدى التوصيات في أحد المكاتب بعدم توفر الاستعراض الكافي في الوقت المناسب لبرنامج المنطقة وذلك لضمان وجود استراتيجية منقحة في خطة إدارة البرنامج القطري تطابق بين الموارد المتاحة للأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها وقدرة المكتب الإدارية؛

(ح) **تكاليف التشغيل وميزانية الدعم** - تتعلق توصيتان في أحد المكاتب بعدم كفاية المشاطرة في مخصصات ميزانية الدعم بين برنامجين من برامج المنطقة العاملين في البلد ذاته. إذ لم يتم وضع استراتيجية لتغطية تكاليف التشغيل اللازمة لتنفيذ أحد برامج المنطقة، كما أنه لم يكن هناك معايير متفق عليها لاستخدامها في مشاطرة مخصصات ميزانية الدعم بين برنامجي المنطقة.

٢٣ - أما الأسباب المباشرة في معظم التوصيات الـ ٢٠ فهي: عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل/عدم كفاية التمويل؛ وعدم كفاية التخطيط، وعدم انتباه الإدارة بشكل كافٍ، وظروف العمل القاسية/الشاقة/الصعبة في بعض مراكز العمل.

إدارة البرامج

٢٤ - استعرضت عمليات مراجعة الحسابات المنجزة الممارسات المتعلقة بإدارة البرامج، وقيمت كيفية وصول المكاتب إلى تحليل وفهم سليمين لحالة الأطفال والنساء؛ وكيفية تنفيذها لمبادرات الدعوة؛ وكيفية تخطيطها ودعمها لتنفيذ البرامج؛ وكيفية رصدتها لتحقيق النتائج؛ وكيفية تحقق المكاتب من النتائج الرئيسية من خلال تقييم البرامج. كما قدمت عمليات مراجعة الحسابات ٩٥ توصية في مجال إدارة البرامج، صنفت ١٩ ملاحظة منها كأولوية عليا، و ٣٦ كأولوية متوسطة (الجدول ٣).

الجدول ٣

عدد توصيات عام ٢٠١١ المتعلقة بإدارة البرامج

المجال	أولوية عليا	أولوية متوسطة	المجموع
التنفيذ والرصد	١٨	٤٧	٦٥
تخطيط وتمويل المكاتب	١	١٥	١٦
التقييم		٦	٦
تقييم جودة التحليل المتعلق بحالة الأطفال والنساء		٤	٤
الدعوة		٤	٤
المجموع	١٩	٧٦	٩٥

٢٥ - وتتعلق التوصيات ذات الأولوية العليا الـ ١٩ بالمسائل التالية:

(أ) **دعم تنفيذ البرامج:** تتعلق تسع توصيات في سبعة مكاتب بمشاكل ذات صلة بالتأخر في الإفراج عن التحويلات النقدية، وعدم كفاية التدريب والإشراف على الموظفين العاملين في تجهيز طلبات التحويلات النقدية وعمليات التصفية وكذلك الضعف في نظم الضوابط المالية بالنسبة للشركاء. كما عانى ثلاثة مكاتب من نقاط ضعف في تخطيط وإدارة مدخلات الإمدادات. وتتصل المسائل الرئيسية بعدم توفر الوضوح في تعيين المسؤوليات والمسؤوليات بالنسبة لتخطيط الإمدادات، وسوء تقدير أوقات التسليم بالنسبة لإمدادات البرامج والتخليص الجمركي. كما كان الدافع في اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء اللوازم في بعض الحالات مواعيد انتهاء صلاحية مخصصات الميزانية البرنامجية وليس احتياجات البرامج. كما كان يوجد ضعف في بعض الحالات في تسجيل مخزون لوازم البرامج والإبلاغ عنه. وفي أحد المكاتب، كان الإشراف على المنشورات ضعيفا؛

(ب) **رصد البرامج:** تتعلق توصيتان في مكنتين بعدم وجود نظام رصد ميداني كافٍ. وخطط السفر، حيثما وجدت، كانت غير كاملة كما أن معظم الرحلات الفعلية لا تنطبق على الخطط. أما تقارير رحلات الرصد الميداني فهي لا تشمل دائما توصيات محددة واضحة أو إجراءات متابعة لتدارك الملاحظات. وهناك أيضا عدم توفر المعايير الشاملة للمكاتب بشأن تواتر الرصد الميداني، وعدم كفاية إشراف الإدارة على تخطيط زيارات الرصد الميداني وتنفيذها. وبالإضافة إلى هذا، لم يزود الموظفون بما يكفي من الوسائل والإرشاد من أجل القيام برصد المستفيدين النهائيين، وإعداد تقارير جيدة عن الرحلات، وضمان القيام بمتابعة منتظمة للنقاط التي تستدعي اتخاذ إجراءات؛

(ج) **النهج المنسق في التحويلات النقدية (HACT):** تتعلق خمس توصيات في ثلاثة مكاتب برداء النوعية في أنشطة الضمان المتعلقة بالنهج المنسق في التحويلات النقدية، وعدم كفاية إجراءات المتابعة والرصد بسبب أوجه ضعف أبرزتها أنشطة الضمان. وكان السبب في هذه النقائص عوامل عديدة، منها: عدم توفر الوضوح في تعيين المسؤولية عن ضمان استيفاء خطط الضمان لمعايير النهج المنسق في التحويلات النقدية؛ وعدم كفاية رصد تنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية؛ والتخطيط الطموح وغير الواقعي؛ وعدم كفاية الموارد والأولوية الممنوحة لأنشطة ضمان النهج المنسق في التحويلات النقدية؛ وعدم كفاية ما يتصل بذلك من إرشاد وتدريب يقدمان للموظفين المعنيين، ولا سيما في تصميم وتنفيذ عمليات التفتيش الموضوعية؛

(د) **تمويل البرامج:** تتعلق إحدى التوصيات في أحد المكاتب بجمع الأموال. فالمكتب المذكور لم يكن لديه استراتيجية لجمع الأموال من أجل البرنامج القطري، كما أنه لم يعين مسؤوليات الموظفين بالنسبة لجمع الأموال، ولم يدرج التكاليف الواسعة الشاملة للقطاعات في اقتراحات التمويل، ولم يكن لديه عملية لتعديل مستويات تخطيط التمويل لتبيان الحقائق المتعلقة بالتمويل و/أو عدم توفر القدرات لاستخدام الأموال، كما أنه كان يعتمد على قاعدة مانحين ضيقة جدا؛

(هـ) **اتفاقات التعاون بين المشاريع (PCAs):** تتعلق إحدى التوصيات في أحد المكاتب بما يلي: تداخل اتفاقات التعاون بين المشاريع فيما بين مختلف الأقسام البرنامجية وفي داخل القسم البرنامجي ذاته، والإخفاق في تقييم و/أو تبيان مساهمات اتفاقات التعاون بين المشاريع من المكتب التي تشمل مدخلات الإمداد، بشكل منتظم؛ والتقاعس عن ضمان تطابق قيمة الإمدادات المرسله مع الاتفاقات الموقعة. كما أنه لا توجد آلية من أجل ضمان التقييم المنتظم للشراكات مع المنظمات غير الحكومية في نهاية الاتفاقات ذات الصلة؛

(و) المدفوعات المباشرة للموظفين لدى الشركاء: تتعلق إحدى التوصيات في أحد المكاتب بمدفوعات مرتبات مقدمة مباشرة للموظفين الحكوميين أو إلى الأفراد الذين ليسوا من موظفي اليونيسيف، وذلك بطريقة يمكن أن تؤدي إلى اعتبار اليونيسيف مسؤولة عنهم كمستخدمين. وقد برر أحد مكاتب المناطق هذه الممارسة برغبته في ضمان الرصد الوثيق لجودة العمل المضطلع به. بيد أنه بيد أن هناك عدم وعي بالمخاطر المحتملة الأخرى التي يمكن أن تنشأ عن مثل هذه الترتيبات.

٢٦ - أما الأسباب المباشرة لمعظم هذه التوصيات الـ ١٩ فهي: القصور في تحديد الأولويات بسبب الطلبات المتضاربة؛ وعدم كفاية الرقابة والرصد من قِبَل الإدارة؛ وعدم كفاية التخطيط.

دعم العمليات

٢٧ - فحصت عمليات المراجعة المنجزة الممارسات المتعلقة بدعم العمليات وقيمت كيفية قيام المكاتب بضممان ما يلي: تجهيز المعاملات المالية بطريقة دقيقة وكاملة؛ وسلامة تنفيذ الضوابط المالية؛ وسلامة تسجيل الأصول وإدارتها، بما في ذلك مخزون إمدادات البرامج؛ وكفاية أمن تكنولوجيا المعلومات. كما قدمت عمليات مراجعة الحسابات ٩٠ توصية، صنفت ١٧ منها كأولوية عليا، و ٥٦ كأولوية متوسطة (الجدول ٤).

الجدول ٤

عدد توصيات عام ٢٠١١ المتعلقة بدعم العمليات

المجال	أولوية عليا	أولوية متوسطة	المجموع
الإدارة المالية	٢١	٣١	٥٢
إدارة المخزون والأصول	١٣	٢٢	٣٥
أمن تكنولوجيا المعلومات		٣	٣
المجموع	٣٤	٥٦	٩٠

٢٨ - وتتعلق التوصيات ذات الأولوية العليا الـ ٣٤ بالمسائل التالية:

(أ) الضوابط المالية: تتعلق تسع عشرة توصية في سبعة مكاتب بما يلي: تجهيز المدفوعات خارج نطاق نظام إدارة البرامج، والإخفاق في التقييد بشروط الفصل بين الواجبات المعمول بها لدى اليونيسيف، وعدم كفاية الضوابط المالية، وعدم كفاية الوثائق الداعمة، والتأخر في تسجيل الوصولات النقدية، وتقاضي النفقات بشكل غير صحيح؛

(ب) إدارة المخزون والأصول: تتعلق خمس توصيات في ثلاثة مكاتب بمشاكل في سجلات المخزون التي لا تدعمها عمليات عد مادي للمخزون، وعدم كفاية آلية الرصد لتحديد مصير قسائم الوقود الموزعة على الشركاء، وعدم كفاية الفصل بين الواجبات في إدارة المركبات والوقود؛

(ج) شراء الإمدادات وإدارة المستودعات: تتعلق ست توصيات في أربعة مكاتب بعدم كفاية الاتصالات بين قسم الإمدادات وقسم البرامج، مما أسفر عن سوء التخطيط المتعلق بالإمدادات، وعدم وجود قوائم توزيع دقيقة مما أدى إلى ارتفاع مستويات الإمدادات المخزونة في المستودعات لأمد طويل، وعدم وضوح الاتفاقات المعقودة مع أطراف ثالثة من أجل إدارة مستودعات المكاتب، وعدم كفاية تغطية التأمين للإمدادات الموجودة في المستودعات؛

(د) شراء البضائع والخدمات: تتعلق أربع توصيات في أربعة مكاتب بما يلي: عدم وضوح المواصفات والمواعيد المتعلقة بطرح العطاءات؛ والإخفاق في تبرير اختيار مصدر وحيد؛ وصرف الدفعات النهائية بدون إنجاز مسبق لتقييم المنجزات على أساس الصلاحيات؛ وتقديم دفعات لمتعاقدين/موردين خدمات وحيد تتجاوز عتبات الموافقة المعتمدة بدون تقديم الحالة لاستعراضها؛ واستخدام خبراء استشاريين بدلا من موظفين مؤقتين من أجل أنشطة برنامجية عادية؛ وعدم توفر آليات الرصد لضمان أن تكون القيمة الإجمالية للطلبات المقدمة فعلا بموجب الاتفاقات الطويلة الأجل هي ضمن الحدود الموصى بها؛ وتفويض الشركاء بمسؤوليات الشراء بدون إجراء تقييم مسبق لقدراتهم.

٢٩ - أما الأسباب المباشرة لمعظم التوصيات الـ ٣٤ فهي ما يلي: عدم فهم الموظفين بشكل كافٍ لإطار اليونيسيف التنظيمي؛ وعدم كفاية رصد الإدارة لعمل الضوابط الداخلية؛ وعدم إمكانية التنبؤ بالتمويل؛ وعدم كفاية تدفق العمل وعدم كفاية الرصد؛ وعمل المكاتب بحالة طوارئ.

زاي - النتائج التي أسفرت عنها عمليات مراجعة حسابات المقر والمكاتب الإقليمية والمجالات المواضيعية

٣٠ - أنجز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ١١ عملية مراجعة لحسابات المقر والمكاتب الإقليمية والمجالات المواضيعية، ومن المقرر إنجاز العمل الميداني لعمليتين أخريين قبل نهاية العام. وقدمت عمليات مراجعة الحسابات المنجزة ٩٨ توصية صنفت ٣٥ منها كأولوية عليا و ٦٣ كأولوية متوسطة. ويرد أدناه موجز لنتائج عمليات المراجعة المنجزة.

إدارة مكاتب المناطق

٣١ - قدمت مراجعة الحسابات توصية واحدة ذات أولوية عليا، وهي تتصل بعدم توفر سياسات وإجراءات حديثة العهد تتضمن معايير واضحة من أجل إنشاء مكاتب المناطق، ورصد أدائها، وانتقالها إلى أماكن أخرى، وإغلاقها.

الصندوق الإنساني المشترك للسودان

٣٢ - قدمت مراجعة الحسابات توصيتين بأولوية عليا تتعلقان بالتأخر في تنفيذ الأنشطة المقررة بسبب طول العمليات المتعلقة برصد المخصصات وصرف الأموال.

المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا

٣٣ - قدمت مراجعة الحسابات سبع توصيات ذات أولوية عليا تتعلق بما يلي: التأخر في ملء شواغر الوظائف الرئيسية؛ ووجود ثغرات في عمليات الإرشاد وسير العمل؛ وسوء إدارة عقود الخدمات؛ وعدم كفاية التخطيط من أجل السفر والتأخر في تجهيز المطالبات المتعلقة بالسفر؛ وعدم وجود استراتيجية إقليمية لجمع الأموال.

تناوب الموظفين

٣٤ - قدمت مراجعة الحسابات توصيتين بأولوية عليا. إحداهما تتعلق بعدم إجراء عمليات تناوب شاملة منذ عام ٢٠٠٥، وبقاء ٦٤٩ موظفا مؤهلا لعملية التناوب في مراكز عملهم. والتوصية الأخرى تتعلق بعدم كفاية الوثائق لتنفيذ التناوب.

الكفاءة والفعالية في التوظيف

٣٥ - قدمت مراجعة الحسابات ثلاث توصيات ذات أولوية عليا، وهي تتعلق بمجالين. فقد وجدت تلك المراجعة أن ٤١ في المائة فقط من عمليات التوظيف من أجل الوظائف الفنية الدولية قد أُنجزت في عام ٢٠١٠ في غضون فترة التسعين يوما المستهدفة، رغم أن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف تدعو إلى إنجاز ٧٥ في المائة منها خلال هذه الفترة. كما وجدت مراجعة الحسابات أنه لا توجد مؤشرات للأداء على نطاق المنظومة من أجل توظيف الموظفين الوطنيين في المكاتب القطرية.

استمرارية تصريف الأعمال

٣٦ - قدمت مراجعة الحسابات ثلاث توصيات ذات أولوية عليا، وتتعلق بتخفيض الموارد المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال على جميع المستويات، وعدم إسناد المسؤولية عن

استعراض استمرارية تصريف الأعمال وانسجامها مع خطط تكنولوجيا المعلومات لاستعادة المعلومات بعد أحداث التعطل الكبرى، وعدم إسناد المسؤولية عن اختبار خطط استمرارية تصريف الأعمال وتحديثها.

تقييم التأهب لمشروع نظام المعلومات الافتراضي المتكامل

٣٧ - عثرت عملية التقييم، التي جرت قبل تنفيذ اليونيسيف لنظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION) بخمسة أشهر، على عدد من الجوانب الإيجابية في الأعمال التحضيرية لنظام VISION. بيد أنها قدمت أيضا سبع توصيات ذات أهمية عليا وست توصيات ذات أهمية متوسطة تم وضعها ردا على المخاطر أو النواحي المثيرة للقلق التي تم تحديدها خلال عملية المراجعة. كما أوصت بأن تنظر الإدارة في إجراء عمليات استعراض منتظمة لضمان الجودة في المعالم الرئيسية لضمان تحديد وتدارك المخاطر الإضافية بشكل كافٍ قبل بدء العمل.

المراجعة المشتركة للنهج المنسق في التحويلات النقدية في إندونيسيا

٣٨ - أحرقت هذه المراجعة المشتركة بقيادة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وتمت بالتنسيق مع مكتب التحقيق ومراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدمت تلك المراجعة ثلاث توصيات ذات أولوية عليا تتعلق بما يلي: ضعف الحوكمة في النهج المنسق في التحويلات النقدية بسبب عدم كفاية الإرشاد المتعلق بالمسؤولية والمساءلة لدى الهيئات المعنية؛ وسوء التنسيق بين الوكالات المشاركة؛ ولأن خطة الضمان الموحدة من أجل الوكالات المشاركة لم تكن كاملة أو دقيقة.

تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية

٣٩ - قدمت مراجعة الحسابات ثلاث توصيات ذات أولوية عليا تتعلق بالنظر إلى إدارة المخاطر على أنها عملية امتثال وبعدم استمرار الموظفين المخصصين لمشروع إدارة المخاطر المؤسسية في أعمالهم. كما أن عملية إدارة المخاطر لما تتأصل بعد تماما في السياسات والعمليات والوسائل المتصلة بالتخطيط والبرمجة وإدارة الأداء، والإبلاغ. كما أن الممارسات المختلفة في إدارة المخاطر لما تنسق بعد في إطار شامل لإدارة المخاطر المؤسسية.

التحكم في أمن المعلومات

٤٠ - قدمت مراجعة الحسابات أربع توصيات ذات أولوية عليا تتعلق بما يلي: (أ) عدم وجود إطار مخصص للتحكم في أمن المعلومات وعدم وجود محفل يمكن فيه مناقشة المسائل

المتعلقة بالتحكم في أمن المعلومات؛ (ب) وعدم وجود سياسة متماسكة للتحكم في أمن المعلومات؛ (ج) وعدم توفر معايير محددة لأمن المعلومات.

عملية مراجعة استشارية بشأن الممارسات التدريبية المتعلقة بالمخزون في هايتي وإثيوبيا والسودان

٤١ - أسدت عملية المراجعة هذه المشورة بشأن الممارسات التدريبية المتعلقة بالمخزون المضطلع بها كجزء من عملية تحديد الأرصد الافتتاحية اللازمة لاعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد أوصى التقرير بإصدار إرشادات إضافية بشأن الفصل بين الواجبات المتعلقة بالعد المادي للمخزون والتسويات. كما أسدت المشورة بشأن الشروط اللازمة للعد المادي للمخزون، وأوصت بإنشاء مكتب مساعدة لدعم المكاتب القطرية.

حاء - رصد تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات

٤٢ - واصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إجراء عمليات استعراض مكثبة ربع سنوية لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ جميع توصيات مراجعة الحسابات. كما أجرى المكتب استعراضا في الموقع لتقييم تنفيذ التوصيات المقدمة في مراجعته لحسابات مكتب منطقة بيشاور في باكستان في عام ٢٠١٠.

٤٣ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان هناك تسع توصيات لم تنفذ قد مضى عليها أكثر من ١٨ شهرا. وثلاث من هذه التوصيات تتعلق بالمكاتب القطرية وست منها تتعلق بالمقر، والمكاتب الإقليمية، والمجالات المواضيعية (المرفق ٢).

حالة التوصيات المقدمة في تقارير مراجعة الحسابات النهائية للمكاتب القطرية

٤٤ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانت حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بالنسبة لعمليات مراجعة الحسابات السابقة للمكاتب القطرية على النحو التالي:

(أ) من أصل التوصيات المقدمة في عام ٢٠١١، أغلق ٤٥ في المائة منها (٨٨ من أصل ١٩٤)؛

(ب) من أصل التوصيات المقدمة في عام ٢٠١٠، أغلق ٩٧ في المائة منها (٥٤٢ من أصل ٥٥٦)؛

(ج) من أصل التوصيات المقدمة في عام ٢٠٠٩ أو قبله، أغلقت التوصيات بنسبة ١٠٠ في المائة.

حالة التوصيات المقدمة في تقارير مراجعة الحسابات النهائية للمقر، والمكاتب الإقليمية، والمجالات المواضيعية

٤٥ - حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانت حالة تنفيذ التوصيات بالنسبة لعمليات المراجعة السابقة لحسابات المقر والمكاتب الإقليمية والمجالات المواضيعية على النحو التالي:

(أ) من أصل التوصيات المقدمة في عام ٢٠١١، أغلق ٢٦ في المائة منها (٣٢ من أصل ١٢٣)؛

(ب) من أصل التوصيات المقدمة في عام ٢٠١٠، أغلق ٧٨ في المائة منها (٦٠ من أصل ٧٧)؛

(ج) من أصل التوصيات المقدمة في عام ٢٠٠٩، أغلق ٩٨ في المائة منها (٢٥١ من أصل ٢٥٥)؛

(د) من أصل التوصيات المقدمة في عام ٢٠٠٨ أو قبله، أغلقت التوصيات بنسبة ١٠٠ في المائة.

رابعاً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٤٦ - طلب المجلس التنفيذي من اليونسيف في دورته العادية الثانية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (من خلال المقرر ٢١/٢٠١١) إعداد مذكرة إحاطة بشأن النطاق العريض لتدابير الشفافية والمساءلة الممكنة، بما في ذلك الكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وذلك كي تنظر فيها الدول الأعضاء خلال المشاورات غير الرسمية من أجل التحضير للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢. وقد استجابت اليونسيف لهذا الطلب فرتبت مع المجلس التنفيذي عقد مشاورات غير رسمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كما قدمت مذكرة الإحاطة المطلوبة إلى الدول الأعضاء.

٤٧ - وتخضع عملية الكشف الحالية عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لمقرري المجلس التنفيذي ٨/٢٠٠٩ و ٢١/٢٠١١. ويسمح هذان المقرران للدول الأعضاء وللمانحين من غير الدول الأعضاء (المانحون من المنظمات الحكومية الدولية، ولجان اليونسيف الوطنية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، ومنظمة الروتاري الدولية) بالاطلاع على تلك التقارير إما بقراءتها فقط في

أماكن اليونيسيف أو قراءتها فقط عن بُعد من خلال آلية تكنولوجية خاضعة للرقابة، وذلك بعد إخطار أعضاء المجلس التنفيذي والدول الأعضاء المضيفة المعنية. وفي عام ٢٠١١، اطلعت ١٣ دولة عضو على ١٤ تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (الجدول ٥).

الجدول ٥

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي تم الكشف عنها خلال عام ٢٠١١

الدولة العضو	تقارير المراجعة التي تم الكشف عنها
هايتي، السويد، الولايات المتحدة	١ - المكتب القطري في هايتي، ١٤/٢٠٠٩
الدانمرك	٢ - إدارة المبادرات الرائدة في المكاتب القطرية، ٣٢/٢٠٠٩
الدانمرك، السويد، الولايات المتحدة، زيمبابوي	٣ - المكتب القطري في زيمبابوي، ٢٢/٢٠٠٩
الولايات المتحدة	٤ - المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ١٣/٢٠١٠
الولايات المتحدة	٥ - المكتب القطري في الفلبين، ٠٩/٢٠١٠
استراليا، كندا، الدانمرك، اليابان، هولندا، النرويج، باكستان، الولايات المتحدة	٦ - مكتب منطقة بيشاور، ٢٧/٢٠١٠
الولايات المتحدة	٧ - المراجعة المشتركة للنهج المنسق في التحويلات النقدية في مالوي، ٠٤/٢٠١١
الولايات المتحدة	٨ - عمليات تعزيز الأخلاق وقيم اليونيسيف في المكاتب القطرية، الدانمرك، الولايات المتحدة، ٠١/٢٠٠٩
الولايات المتحدة	٩ - تقييم المخاطر في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الولايات المتحدة، اليونيسيف، ١٢/٢٠١٠
الولايات المتحدة	١٠ - المكتب القطري في ميانمار، ٢٣/٢٠٠٩
السويد	١١ - المكتب القطري في تيمور - ليشني، ١١/٢٠٠٩
إثيوبيا، السويد	١٢ - المكتب القطري في إثيوبيا، ٠٨/٢٠٠٩
الدانمرك، موزامبيق، السويد	١٣ - المكتب القطري في موزامبيق، ٠٧/٢٠٠٩
السويد	١٤ - متابعة المكتب القطري في الصومال، ٣٤/٢٠٠٩

خامسا - التحقيقات

٤٨ - يتحمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المسؤولية عن التحقيق في الادعاءات المتعلقة بجميع أشكال سوء السلوك، بما في ذلك الغش والسرقة والفساد والتحرش والاستغلال الجنسيين وجميع أشكال المضايقة والاستغلال الأخرى، وإساءة استعمال السلطة والانتقام من المبلغين عن المخالفات. وبالتنسيق مع شعبة الموارد البشرية والمكاتب الإقليمية

المعنية، واصل المكتب تقديم التوجيه إلى المكاتب القطرية والإقليمية بشأن كيفية إدارة التحقيقات الأولية على المستوى المحلي.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٠، وُجِه انتباه المكتب إلى العديد من المسائل، عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد العادي أو البريد الإلكتروني، أو عن طريق عنوان مخصص للبريد الإلكتروني يمكن الوصول إليه انطلاقاً من الشبكة الداخلية لليونيسيف ومن شبكة الإنترنت، ويُعرف بـ "خط الاتصال المباشر للتراهة" (Integrity 1 hotline)، وهو يتيح الإبلاغ دون الكشف عن هوية المبلّغ. وبعد إجراءات الفحص الأولية لعدة مئات من الرسائل حُددت ١٠٠ مسألة تقريباً على أنها تشكل ادعاءات محتملة بارتكاب مخالفات من جانب أحد موظفي اليونيسيف أو أحد خبراءها الاستشاريين. وقد تعيّن الرجوع بمعظم هذه المسائل إلى مصادرها لمزيد من المعلومات أو مزيد من التوضيح. وعقب هذه العملية، وُجد أن ٧٣ مسألة تشكل ادعاءات بارتكاب مخالفات، وقد جرى التحقيق فيها. كما تم ترحيل ٢٦ حالة من عام ٢٠١٠ أو قبله، مما يعني أنه جرى البت في ٩٩ قضية في عام ٢٠١١، أغلقت ٧٤ منها خلال السنة، على النحو المبين في الجدول ٦ أدناه.

الجدول ٦

تجهيز قضايا التحقيق في عام ٢٠١١

عدد القضايا	عبء العمل
٢٦	القضايا المرحلة حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
٧٣	القضايا المقبولة خلال العام
٩٩	مجموع القضايا خلال عام ٢٠١١
(٢٤)	القضايا المغلقة (من أصل القضايا المرحلة)
(٥٠)	القضايا المغلقة (من أصل القضايا المقبولة)
٢٥	القضايا المرحلة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
	تحليل القضايا المغلقة خلال عام ٢٠١١
٤	مذكرة إغلاق وتوبيخ من المكتب القطري
١٧	مذكرة إغلاق (ادعاءات لم يقيم الدليل بشأنها، بعد إجراء تقييم أولي)
١٣	مذكرة إغلاق (الموظف ترك المنظمة أثناء التحقيق)
٩	مذكرة إغلاق (ادعاءات أقيم الدليل بشأنها لكنها لا تتعلق بموظف اليونيسيف)
٢٨	تقارير التحقيق المرفوعة إلى شعبة الموارد البشرية
٣	القضايا المحالة إلى مكاتب اليونيسيف الأخرى
٧٤	المجموع

٥٠ - وتتعلق تقارير التحقيق الـ ٢٨ المرفوعة إلى القسم المعني بالسياسات والقانون الإداري التابع لشعبة الموارد البشرية بـ ٣٠ موظفا تعرضوا لإجراءات تأديبية. وفي نهاية عام ٢٠١١، أسفرت تلك الإجراءات عما يلي:

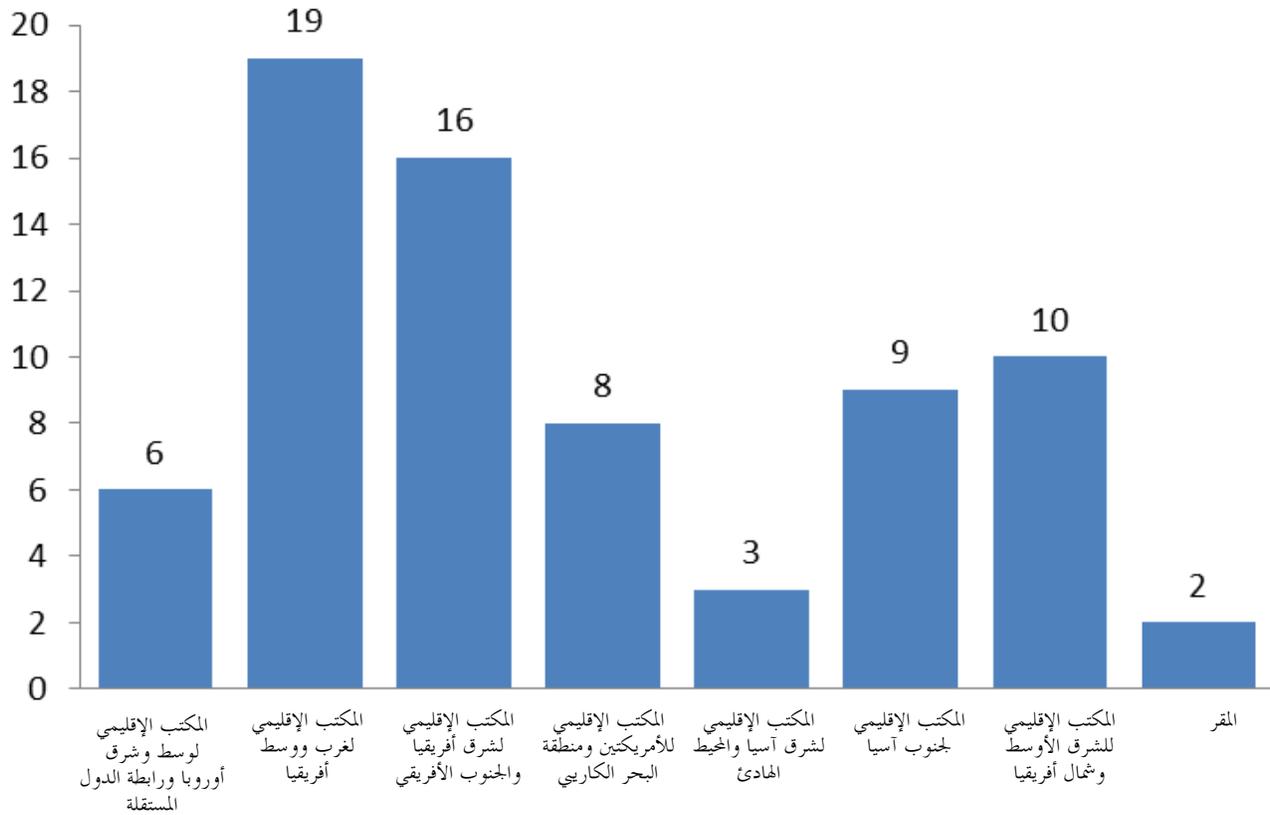
- (أ) ثلاث حالات فصل؛
- (ب) خمسة كتب توبيخ خطية؛
- (ج) كتاب لوم خطي؛
- (د) ثلاثة كتب لوم خطية مع فقدان درجات في المرتبة؛
- (هـ) كتاب لوم خطي مع فقدان درجات في المرتبة وفقدان مرتب شهر واحد؛
- (و) حالتا تخفيض رتبة؛
- (ز) لم يتخذ أي إجراء آخر في سبع قضايا بسبب ترك الموظفين المعنيين المنظمة قبل إنجاز العملية التأديبية؛
- (ح) لم يتخذ أي إجراء آخر في قضية واحدة لم يقدّم الدليل بشأن الادعاءات الواردة فيها.

٥١ - أما القضايا السبع المتبقية والمحالة إلى شعبة الموارد البشرية فهي بانتظار قرار لاتخاذ إجراءات تأديبية أو إجراءات أخرى اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٥٢ - كما رُفعت ثلاثة تقارير تحقيق إلى مكتب المدير التنفيذي، مع الطلب بأن ينظر المدير التنفيذي، بالتشاور مع مستشار اليونيسيف القانوني، في إحالة القضايا المشمولة بالتقارير إلى السلطات المحلية المختصة لإجراء تحقيق جنائي محتمل. وقد أبلغ مكتب المدير التنفيذي مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بأنه قد تمت إحالة هذه القضايا الثلاث إلى مكتب المستشار القانوني في الأمم المتحدة لاستعراضها والنظر فيها. وبالإضافة إلى مذكرات الإغلاق وتقارير التحقيق، أصدر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أيضاً مذكرة إدارية إلى أحد المكاتب الذي تبين أثناء التحقيق وجود نقاط ضعف في الرقابة لديه.

٥٣ - ومن أصل القضايا المغلقة في عام ٢٠١١، تم إغلاق ٥٥ في المائة منها خلال ستة أشهر من استلام الادعاء. أما القضايا الـ ٣٤ التي تم إغلاقها بعد فترة الستة أشهر فقد احتفظ بها في معظم الأحيان بسبب انشغال مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بمعالجة العديد من القضايا المستهلكة للوقت، التي سيطرت على أعمال المحققين الثلاثة. وقد تم إنجاز هذه القضايا خلال الربع الثالث، فتفرغ المحققون بذلك للتركيز على أعمال أخرى.

الشكل الثاني - الادعاءات الواردة في عام ٢٠١١، حسب المنطقة



سادسا - مشروع مقرر

٥٦ - توصي اليونيسيف بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشروع المقرر التالي:

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علما بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١١ المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2012/AB/L.2)، وبالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في اليونيسيف لعام ٢٠١١، وبرد إدارة اليونيسيف على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١١ (E/ICEF/2012/AB/L.3)؛
- ٢ - يرحب بالتركيز على تخطيط المراجعة على أساس المخاطر؛
- ٣ - يعرب عن تأييده لتعزيز قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ويطلب إلى الإدارة كفاءة توفير عدد كافٍ من الموظفين في الوقت المناسب.

عمليات مراجعة الحسابات المنجزة في عام ٢٠١١

التوصيات			اسم عملية المراجعة
أولوية متوسطة	أولوية عليا	المجموع	
مكاتب اليونيسيف القطرية ومكاتب المناطق التابعة لها			
١٤	٩	٥	١ - المكتب القطري في أفغانستان
٤	٤	-	٢ - المكتب القطري في بنغلاديش
١٥	٦	٩	٣ - المكتب القطري في دولة بوليفيا المتعددة القوميات
١١	٩	٢	٤ - المكتب القطري في كمبوديا
١٢	١٢	-	٥ - المكتب القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
١٠	٦	٤	٦ - المكتب القطري في هايتي
١٠	٨	٢	٧ - المكتب القطري في إندونيسيا
١٣	١١	٢	٨ - المكتب القطري في العراق
٨	٥	٣	٩ - مكتب منطقة كراتشي في باكستان
٩	٨	١	١٠ - المكتب القطري في قيرغيزستان
٥	٥	-	١١ - مكتب منطقة لاهور في باكستان
١٩	١٦	٣	١٢ - المكتب القطري في مالي
٦	٦	-	١٣ - المكتب القطري في النيجر
١٢	٨	٤	١٤ - المكتب القطري في باكستان
٣٢	١٨	١٤	١٥ - برنامج منطقة جنوب السودان
٢٠	١١	٩	١٦ - المكتب القطري في السودان
١٣	١٠	٣	١٧ - المكتب القطري في زامبيا
١٩	٧	١٢	١٨ - المكتب القطري في زيمبابوي
-	-	-	١٩ - متابعة مراجعة حسابات مكتب منطقة بيشاور في باكستان في عام ٢٠١٠ ^(٢)
مراجعة حسابات المقر والمكاتب الإقليمية والمجالات المواضيعية			
٢	١	١	٢٠ - إدارة مكاتب المناطق
٦	٤	٢	٢١ - الصندوق الإنساني المشترك للسودان
٣٤	٢٧	٧	٢٢ - المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا

(٢) لم تقدم أي توصيات في عملية المراجعة هذه التي كان الهدف منها التحقق من تنفيذ التوصيات المقدمة في المراجعة السابقة في عام ٢٠١٠.

التوصيات			اسم عملية المراجعة
المجموع	أولوية متوسطة	أولوية عليا	
٤	٢	٢	٢٣ - تناوب الموظفين
١٢	٩	٣	٢٤ - الكفاءة والفعالية في التوظيف
٥	٢	٣	٢٥ - استمرارية تصريف الأعمال
١٣	٦	٧	٢٦ - تقييم التأهب لمشروع نظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION)
-	-	-	٢٧ - عملية المراجعة الاستشارية بشأن الممارسات التدريبية المتعلقة بالمخزون في هايتي وإثيوبيا والسودان
٨	٥	٣	٢٨ - المراجعة المشتركة لحسابات النهج المنسق في التحويلات النقدية في إندونيسيا
٨	٥	٣	٢٩ - تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة في اليونيسيف
٦	٢	٤	٣٠ - التحكم في أمن المعلومات
٣٣٠	٢٢٢	١٠٨	المجموع

التوصيات التي لم يبت فيها لأكثر من ١٨ شهرا

المكتب القطري في غينيا (تقرير مراجعة الحسابات الصادر في عام ٢٠١٠)

١ - ينبغي للمكتب أن يعزز إدارته لنفقات الوقود المقدم للشركاء. ويمكن القيام بهذا عن طريق زيادة مشاركة موظفي البرنامج في تقييم تناسب طلبات الوقود. فبدلاً من أن يقدم مساعد البرنامج طلب الوقود مباشرة إلى قسم العمليات، يستحسن التصديق على الطلب أولاً أو الموافقة عليه من قبل رئيس القسم.

٢ - ينبغي للمكتب أن يعزز عمليات الشراء عن طريق ضمان ما يلي:

(أ) الاضطلاع فوراً بخطط لتعزيز معرفته بأسواق الإمدادات المحلية وبموجز معلومات عن الموردين فيها - عن طريق القيام بدراسة استقصائية للسوق عالية الجودة؛
(ب) العمل بنظام يتم بموجبه تحديث وتدقيق البيانات وموجز المعلومات المتعلقة بالموردين، بشكل مستمر؛

(ج) التعجيل بتطبيق الخطط التي هي قيد التنفيذ فعلاً من أجل إدخال ترتيبات طويلة الأجل في مجالات الإنفاق الرئيسية في الحين المناسب.

٣ - ينبغي للمكتب أن يعزز فعالية مجلس حصر الممتلكات عن طريق ضمان ما يلي:

(أ) تسجيل مقررات مجلس حصر الممتلكات بشكل صحيح وتنفيذها في الوقت المحدد، وإنشاء عملية لإبلاغ مجلس حصر الممتلكات بالإجراءات المتخذة؛

(ب) في الحالات التي تباع فيها أشياء عالية القيمة كالمركبات، ينبغي اتخاذ خطوات مراجعة إضافية لضمان أن تكون العملية شفافة تماماً مع تحديد المسؤولية؛

(ج) القيام بمتابعة من أجل الحصول على الموافقة على اتخاذ إجراء بشأن شطب الأصول المسروقة من المستودعات في عام ٢٠٠٨.

إدارة خدمات المشتريات (تقرير مراجعة الحسابات الصادر في عام ٢٠٠٩)

٤ - في ضوء الزيادة الحديثة نسبياً والهائلة في أنشطة خدمات المشتريات، ينبغي لليونسيف إعادة النظر في خططها وأهدافها وغاياتها سواء القصيرة الأجل أم طويلة الأجل وإيضاحها. وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض النظر في كيفية ربط هذه الأهداف على نحو

واضح بالأهداف الأساسية والبرنامجية وتوجيهها إلى جميع مستويات اليونيسيف من خلال وثائق إرشادية واضحة، وبخاصة إلى المشاركين بشكل مباشر في أنشطة خدمات المشترية.

٥ - وينبغي لليونيسيف كفالة التعجيل بالمراجعة المزمعة للتوجيه التنفيذي المتعلق بخدمات المشترية (CF/EXD/2007-004). كما ينبغي أن تتضمن هذه المراجعة ما يلي (أ) إيضاح بشأن السياسات الاستراتيجية واستراتيجيات الخروج، بما في ذلك صلتها بالخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والأهداف الإنمائية للألفية والمسائل التي أثرت عند تقييم وظيفة العرض، واستعراض حالة المنظمة والعمليات التجارية؛ (ب) وتفسير واضح لأدوار ومسؤوليات شعبة الإمدادات، وشعبة البرامج، والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية، ولجنة استعراض خدمات المشترية؛ (ج) والقضاء على التكرار وضمان تحديث الأحكام أولاً بأول؛ (د) وتفسير الأحكام المتعلقة تحديداً بمدفوعات العملة المحلية والإعفاء من الدفع مقدماً؛ (هـ) وتفسير كيف يمكن استخدام خدمات المشترية في البرمجة وأنشطة الدعوة؛ (و) وكفالة النظر في المسائل التي أثارها شعبة الإمدادات في اجتماع لجنة استعراض خدمات المشترية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

الإرشاد والدعم المقدمان من اليونيسيف من أجل تسيير العمل بكفاءة في المكاتب القطرية (تقرير مراجعة الحسابات الصادر في عام ٢٠٠٩)

٦ - ينبغي لشعبة السياسات والتخطيط أن تقدم التوصيات الثلاث الواردة أدناه بطريقة تدريجية. ورغم أن ما أوصى به سيزيد من الكفاءة، فإنه سيكون في البداية مضيعة للوقت وصعباً بالنسبة للمكاتب القطرية الصغيرة. ولذلك يوصى بتطبيق هذه التوصيات على البلدان العشرة العليا غير المشمولة بمحالات الطوارئ (وذلك من حيث الميزانية الإجمالية لعام ٢٠٠٩) لمدة عامين وإجراء عملية استعراض وتعلم للدروس المكتسبة بعد عام واحد. ومن ثم يمكن مشاطرة نتائج استعراض الدروس المكتسبة مع المكاتب الأصغر حجماً من أجل مساعدتها على تطبيق هذا النهج. وستغلق هذه التوصية عند إنجاز الاستعراض.

(أ) وينبغي لشعبة السياسات والتخطيط أن تضيف إلى دليل السياسات والإجراءات البرنامجية شرطاً يطلب ما يلي:

'١' أن تتضمن خطة الإدارة السنوية للمكتب القطري أهدافاً ومؤشرات وغايات تتعلق بالكفاءة (من ناحية مكاسب الكفاءة أو تكاليف الوحدة المتوقعة حسب الاقتضاء) وتحديدًا للمسؤوليات المتعلقة بالقياس والرصد والإبلاغ بشأن الجودة التي يتم بها استخدام الموارد المخصصة لمهام العمل؛

٢' أن تضع المكاتب القطرية خطط عمل سنوية من أجل مهام العمل الرئيسية تتضمن معلومات عن الأنشطة، والمدخلات (أو الموارد)، والنتائج المتوقعة (أو النواتج)، والعلاقات بين المدخلات والنواتج (مؤشرات الكفاءة)، والمسؤوليات والمواعيد المحددة؛

٣' أن تكشف المكاتب القطرية في تقاريرها السنوية للمدير التنفيذي عن أية عناصر للسياسات والإجراءات الحالية التي تسفر عن تكاليف غير ضرورية و/أو تضيف قيمة ضئيلة.

(ب) ينبغي لشعبة السياسات والتخطيط أن تدرج في دليل السياسات والإجراءات البرنامجية معلومات عن مختلف فئات مؤشرات الإدارة كمؤشرات عن الحجم، وجودة الخدمات، والفعالية، والكفاءة (كتكاليف الوحدة و/أو وفورات أو مكاسب الكفاءة) والاقتصاد، كي يتسنى إرشاد المكاتب القطرية بشأن كيفية قياس وتبيان استخدام الموارد المخصصة لمهام العمل بكفاءة؛

(ج) ينبغي لشعبة السياسات والتخطيط أن تستعرض وتعديل المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد الخطط الإدارية للمكاتب وذلك لتوضيح المعنى المقصود بعبارة "مهام الصيانة"، و "مكاسب الكفاءة"، وإدراج منهجية بشأن كيفية قياس مكاسب الكفاءة.

٧ - وينبغي إدخال التوصية الواردة أدناه بالتدريج. ورغم أن ما أوصي به سيزيد من الكفاءة فإنه سيكون في البدء مضيقاً للوقت وصعباً بالنسبة للمكاتب القطرية الأصغر حجماً. ولذلك يُستحسن (كما ورد في التوصية أعلاه) بتطبيق هذه التوصيات على البلدان العشرة الأولى غير المشمولة بحالات الطوارئ لمدة عامين ومن ثم إجراء عملية استعراض وتعلم للدروس المكتسبة وتقديم نتائجها إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات.

(أ) ينبغي أن تدرج شعبة السياسات والتخطيط في دليل السياسات والإجراءات البرنامجية شرطاً يطلب ما يلي:

١' أن يشمل استعراض الإدارة السنوي للمكتب القطري مقارنةً للنفقات الفعلية مع الميزانية؛ وتحليلاً لمؤشرات الكفاءة التي تقيس العلاقة بين المدخلات والنواتج؛ وتقييماً للمخاطر والقيود بالنسبة لاستخدام الموارد بكفاءة من أجل مهام العمل: المالية، والإدارية، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الإمدادات؛

٢' وأن تستعرض المكاتب القطرية مرة كل سنتين (أو بشكل أكثر تواتراً حسب الحاجة) تدفقات العمل لكل مهمة دعم وذلك لإلغاء الأنشطة المتدنية القيمة والقيود غير الضرورية، وأن تناقش النتائج خلال استعراض الإدارة السنوي.

الكشف عن المعلومات وحماية البيانات في اليونيسيف (تقرير مراجعة الحسابات الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٠)

٨ - يقوم مكتب المدير التنفيذي، بالاشتراك مع شعبة الموارد البشرية، بضمان تلقي الموظفين الإرشاد والتدريب المناسبين بشأن أحكام الشفافية والسرية الواردة في إطار المساءلة الذي أقره المجلس التنفيذي وبشأن سياسة الكشف عن المعلومات، بمجرد اعتمادها.

٩ - وينبغي لمكتب المدير التنفيذي، بالاشتراك مع شعبة الشؤون الإدارية والمالية، أن يواصل اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان امتثال المنظمة بشكل كامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (كما ورد) ويستكشف طرق لجعل حصول أصحاب المصلحة والجمهور على عرض الميزانية ومعلومات الأداء أكثر يسراً ورفقاً بالمستعملين.

ميثاق مكتب اليونيسيف للمراجعة الداخلية للحسابات

مقدمة

- ١ - يحدد هذا الميثاق غرض وسلطات ومسؤوليات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، الذي هو عنصر رئيسي في نظام اليونيسيف المستقل للرقابة الداخلية. ويرفع المكتب تقاريره إلى المدير التنفيذي، بغرض إسداء المشورة للإدارة بشكل مستقل، كما يرفعها إلى المجلس التنفيذي بشكل مستقل بشأن النتائج التي يتوصل إليها والنواحي التي تثير قلقه.
- ٢ - وقد تم إقرار هذا الميثاق من قبل المدير التنفيذي بعد مراجعته من قبل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

المهمة

- ٣ - يقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ضمانات مستقلة موضوعية وخدمات استشارية الغرض منها إضفاء قيمة على العمليات التي تضطلع بها اليونيسيف وتحسينها. كما يساعد اليونيسيف في تحقيق أهدافها عن طريق اتباع نهج منضبط منظم لتقييم وتحسين فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة.
- ٤ - كما يقوم المكتب بإجراء التحقيقات لتمحيص وتقرير صحة الادعاءات المتعلقة بممارسات الغش أو الفساد، وادعاءات سوء السلوك المتعلقة بموظفي اليونيسيف، وخرائها الاستشاريين، وأفرادها من غير الموظفين، والمؤسسات المتعاقدة معها.

نطاق العمل

- ٥ - يقوم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بتقييم ما إذا كان ما تقوم به اليونيسيف من حوكمة وإدارة مخاطر وعمليات رقابة تقدم ضمانات معقولة لما يلي:
 - حيازة الموارد بشكل اقتصادي واستخدامها بكفاءة؛
 - والأصول مصانة؛
 - وامتثال الأنشطة للوائح التنظيمية، والقواعد، والسياسات، والإجراءات، والتوجيهات، والتعليمات الإدارية، والعقود؛
 - والمعلومات المالية، والإدارية، والتشغيلية، دقيقة وموثوقة وحسنة التوقيت؛

• وتحقيق البرامج، والخطط، وأهداف العمل.^(٣)

٦ - طبيعة ونطاق الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات توافق عليهما الإدارة. وقد تنطوي هذه الخدمات على إسداء المشورة والقيام بتحليلات بقصد تعزيز التحسينات في الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة، وذلك على أن يحرص مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على ضمان عدم المس باستقلاله وموضوعيته.

٧ - وتشمل التحقيقات التي يضطلع بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مختلف أشكال سوء السلوك بما فيها: الغش؛ والفساد؛ والمضايقة في مكان العمل؛ والمضايقة الجنسية؛ وإساءة استعمال السلطة، دون أن تقتصر على ذلك؛ أو التقاعس عن التقييد بالأنظمة، والقواعد، والمنشورات الإدارية ذات الصلة، ومعايير السلوك، المقررة.

الاستقلال والموضوعية

٨ - من أجل ضمان استقلال وموضوعية مناسبين لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات من الناحية التنظيمية، ولتمكين المكتب من أداء مسؤولياته بعيدا عن التدخل في تقرير نطاق عمله، والاضطلاع بأعماله، وإحالة النتائج:

(أ) يرفع مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقاريره إلى المدير التنفيذي ويكون مسؤولا أمامه عن توفير خدمات التحقيق والمراجعة الداخلية للحسابات وفقا لأحكام هذا الميثاق والنظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف؛

(ب) يضمن المدير التنفيذي تزويد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بما يلزم من الموظفين وموارد الميزانية من أجل تحقيق مهمته والحفاظة على استقلاله؛

(ج) يقر المدير التنفيذي ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وخطط عمله السنوية وذلك بعد أن تقوم اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باستعراضها؛

(د) يعد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بشكل مستقل تقريرا سنويا عن أنشطته وموارده والمسائل الهامة المتعلقة بالمخاطر والرقابة التي تبرزها عمليات التحقيق والمراجعة والإجراءات التي تتخذها الإدارة أو تقررها بقصد تنفيذ توصيات المكتب، وعن مسائل أخرى مماثلة قد يطلبها المجلس، ويرفعه إلى المجلس التنفيذي؛

(هـ) يتشاور المدير التنفيذي مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن تعيين مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أو إقالته.

(٣) هذا باستثناء أنشطة التقييم التي تقع بشكل واضح في نطاق صلاحيات مكتب التقييم في اليونيسيف.

المسؤوليات

٩ - مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مسؤول عما يلي:

(أ) إعداد وتقديم خطة عمل سنوية على أساس المخاطر، تتصف بالمرونة والتكيف مع الاتجاهات الناشئة والمسائل الطارئة في المنظمة، وذلك لاستعراضها من قبل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وإقرارها من قبل المدير التنفيذي؛

(ب) وضمان أن تبين كل خطة عمل هدف المكتب من ضمان ما يلي: مراجعة حسابات جميع مكاتب اليونيسيف القطرية خلال دورة مدتها خمس سنوات؛ أما المكاتب "العشرة الأولى"، الأعلى قيمة من حيث النفقات البرنامجية السنوية، فتراجع حساباتها مرة كل سنتين، في حين تراجع حسابات عدد من المكاتب الأخرى، التي يصنفها المكتب على أنها ذات مخاطر عالية، كل سنة؛

(ج) وتنفيذ خطة العمل المقررة وإبلاغ المدير التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشكل دوري بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وأثر التعديلات المدخلة عليها، بما في ذلك أي تحديد للنطاق، إن وجد، والإبلاغ عن النتائج الهامة في الحين المناسب؛

(د) والتنسيق مع مكتب اليونيسيف للتقييم ومراجعي الحسابات الخارجيين بهدف توفير التأمين بتغطية مثلى وبتكاليف إجمالية معقولة؛

(هـ) والعمل كمركز تنسيق رئيسي بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بأعمال هذين المكتبين، كما يعمل كمركز تنسيق للمنظمة (بالتشاور مع مكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد أو شعبة الحوكمة وشؤون الأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء) بالنسبة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء وخدمات مراجعة الحسابات في الهيئات المتعددة الأطراف والهيئات الأخرى؛

(و) والتحاور (من خلال مكتب مستشار اليونيسيف القانوني في مكتب المدير التنفيذي) مع سلطات أعمال القانون في الدول الأعضاء لأغراض التحقيق، حسب الحاجة؛

(ز) والاحتفاظ بموظفين ممتهين في مجال التحقيق والمراجعة الداخلية للحسابات يتمتعون بما يكفي من المؤهلات والمعارف والمهارات والخبرات لتلبية احتياجات هذا الميثاق؛

(ح) واستخدام أبنية مأمونة ومكتومة من أجل تلقي التقارير عن ادعاءات سوء

السلوك؛

(ط) وإجراء جميع التحقيقات أو الإشراف عليها داخل اليونيسيف، وذلك وفقا للتوجيهات التنفيذية والتعليمات الإدارية ذات الصلة، ورفع تقارير التحقيق إلى شعبة الموارد البشرية، وشعبة الإمدادات، وشعبة البرامج، وغيرها من الشعب المختصة من أجل اتخاذ إجراءات تأديبية وغيرها من إجراءات المتابعة المناسبة؛

(ي) وإنشاء برنامج لضمان الجودة والتحسين يشمل جميع جوانب أنشطة المكتب، ورصد فعاليته باستمرار؛

(ك) وإبقاء إدارة اليونيسيف واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على اطلاع على الاتجاهات والممارسات الناشئة التي تؤثر في المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيق.

السلطات

١٠ - يتمتع مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بسلطة رصد الموارد للمكتب، ووضع الجداول، واختيار المواضيع، وتحديد نطاق العمل، وتطبيق التقنيات اللازمة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالضمان والاستشارة والتحقيق.

١١ - يتمتع مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وموظفوه بما يلي:

(أ) الحصول بشكل كامل دون قيد على جميع العمليات، والمعلومات (بما فيها البيانات المخزونة رقمياً) والوثائق، والسجلات، وشؤون الأفراد، والأصول، التي يعتبرها المكتب ذات صلة بعمله؛

(ب) وإمكانية الحصول على جميع أشكال المساعدة والتعاون والإيضاح التي يعتبرها المكتب ضرورية لأداء مسؤولياته المتعلقة بالتحقيق أو بمراجعة الحسابات، مع أي دعم قانوني يقدمه مكتب مستشار اليونيسيف القانوني في مكتب المدير التنفيذي أو تحت إشرافه.

١٢ - لا يؤذن لمدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وموظفيه بالقيام بما يلي:

(أ) تأدية أي واجب لا يتصل بعمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات من أجل اليونيسيف؛

(ب) والشروع في معاملات محاسبية خارجة عن المكتب أو إقرارها؛

(ج) وتوجيه أنشطة مستخدمي اليونيسيف المعيّنين خارج مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وذلك باستثناء الحالات التي يعين فيها هؤلاء المستخدمون على النحو المناسب في أفرقة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أو لمساعدة المكتب خلاف ذلك؛

(د) وإجراء أي عملية تحقيق أو مراجعة قد يكون فيها لموظفي المكتب أي علاقة أو مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة.

المعايير المهنية

١٣ - يضطلع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بأعمال المراجعة الداخلية للحسابات وفقا لتعريف المراجعة الداخلية للحسابات، والمدونة الأخلاقية، والمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين والمعتمدة من قبل ممثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

١٤ - يضطلع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بعمليات التحقيق وفقا للتعاليم والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيق التي أقرها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين في عام ٢٠٠٩، ووفقا لمبادئ مراعاة الأصول القانونية على النحو المنصوص عليه في الفصل العاشر من النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة.

وقد أقر المدير التنفيذي هذا الميثاق

١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١